

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٩

بشأن إجازة السادة / محمد عبد الحميد اسماعيل العجرودى
ومحمد عبد النبي العمري وأحمد فؤاد المكاوي الموظفين بوزارة
التنمين للعمل بالشركة العامة للتجارة الداخلية (ش.م.م.)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ ؛

قرر :

مادة ١ - إجازة السادة / محمد عبد الحميد اسماعيل العجرودى ومحمد
عبد النبي العمري الموظفين من الدرجة الثانية الإدارية وأحمد فؤاد المكاوي
الموظف من الدرجة الثالثة (فى مالى) بوزارة التنمين للعمل بالشركة
للأمانة للتجارة الداخلية (ش.م.م.) لمدة ستة أشهر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برأيه الجمهورية فى ١٢ رجب سنة ١٣٧٨ (٢٢ يناير سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩

بشأن الترخيص للدكتور ابراهيم أحمد مدير عام مصلحة طب
العيون بوزارة الصحة بالإقليم الجنوبى للسفر إلى المملكة
العربية السعودية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للدكتور ابراهيم أحمد مدير عام مصلحة طب
العيون بوزارة الصحة بالإقليم الجنوبى بالسفر إلى المملكة العربية السعودية
لمدة سبعة أيام .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برأيه الجمهورية فى ١٢ رجب سنة ١٣٧٨ (٢٢ يناير سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤٩ لسنة ١٩٥٩

بشأن تعيين وكيل وزارة مساعد لوزارة الصحة العمومية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - عين الدكتور محمد عبد الوهاب شكرى ، وكلاء مساعدا
لوزارة الصحة العمومية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برأيه الجمهورية فى ١٢ رجب سنة ١٣٧٨ (٢٢ يناير سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٩

بشأن الأجور الإضافية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى المادة ٤٥ من قانون موظفى الدولة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بشأن
منع مكافآت عن الأعمال الإضافية ؛

قصر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

تكون المكافآت المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٥ من قانون نظام موظفي الدولة طبقاً للقواعد الآتية :

(أولاً) يجوز بقرار من الوزير المختص منح المكافأة المذكورة للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة .

(ثانياً) تحسب المكافأة بواقع الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي وعلى أساس أن ساعات العمل في اليوم الواحد ٦ ساعات .

(ثالثاً) يكون الحد الأقصى للمكافأة في الشهر ٢٥ ٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهاً أيهما أقل ، ما لم تكن الأعمال التي يقوم بها الموظف من الأعمال التي لا يمكن تقديرها بعدد الساعات بالنظر إلى طبيعتها كعمد بعض الأطباء الطلبة بالمعاهد والمدارس ، والتدريس ، والامتحانات والأعمال الهامة التي تقتضي صرف مكافأة ثابتة لبعض الموظفين بفتات شهرية تختلف حسب أهمية العمل وكفاية الموظف الذي اختير لإدائه في هذه الحالة يجوز للوزير المختص أن يرخس في المكافأة في حدود ٣٠ ٪ من المرتب الشهري .

(رابعاً) لا تمنح المكافأة إلا للموظف الذي يقوم بعمله أكثر من ثمان ساعات يومياً .

مادة ٢ - لا يجوز تجاوز الحد الأقصى المشار إليه في المادة السابقة إلا بقرار من رئيس الجمهورية وذلك في حالات فردية ولأسباب قوية تستدعي ذلك .

مادة ٣ - لا يجوز أن يزيد الحد الأقصى لعدد الموظفين الذين يمنحون مكافآت من الأعمال الإضافية في كل مصلحة أو إدارة على ١٠ ٪ من عدد الموظفين في المصلحة أو الإدارة التي يعمل فيها هؤلاء الموظفون .

ويستثنى من ذلك المصالح التي تستدعي طبيعة أعمالها ضرورة وجود نسبة كبيرة من الموظفين في غير أوقات العمل الرسمية بسبب اتصال أعمالها بالجمهور ويصدر بتحديد هذه المصالح قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٤ - تُلغى جميع القواعد السابقة الخاصة بالمكافآت الإضافية .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري من أول فبراير سنة ١٩٥٩

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ رجب سنة ١٣٧٨ (٢٢ يناير سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر